برهوم جرايسي (*)

الحلبة البرلمانية «سرّ» تماسك حكومة نتنياهو!

(*) انتهى العام ٢٠١٠ في الحلبة السياسية الإسرائيلية من دون أن يقدم الأجوبة على سلسلة من الأسئلة المتعلقة بمستقبل بعض الأحزاب، ومستقبل حكومة بنيامين نتنياهو وتركيبتها، غير أن الإجابة على هذه الأسئلة تبقى مرتبطة بوضعية الأحزاب الداخلية، وبغياب الأيديولوجيات والبرامج السياسية الواضحة، التي كانت تحكم عمل الأحزاب بقدر كبير، كما أنها مرتبطة بشكل شبه كلي بموازين القوى الداخلية في الأحزاب، وحسابات الربح والخسارة الانتخابية، أكثر منها السياسية.

وهذا الوضع الذي نوجزه هنا بكلمات قليلة، خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الخارطة السياسية الإسرائيلية، وهي فوضى تتحول مع السنين إلى حالة دائمة، فأحزاب تظهر وتختفي فجأة، وأحزاب تتقلب قوتها بوتائر عالية.

تحول هذا الوضع القائم إلى فرصة جيدة لقوى اليمين والتطرف للتغلغل في أحزاب كبرى ووسطية من حيث الحجم، لتفرض هيمنتها على الأحزاب بصورة منتظمة، وبحالة انتشار مدروسة، أدت إلى الإمساك كليا بعنق النظام، ومن هناك السيطرة بشكل شبه كلي على مقاليد الحكم، ومنه على الشارع.

وفي المقابل، فإن مسلسل التراجعات والانهيارات في معسكر اليسار الصهيوني، في ضوء الخطاب السياسي المتلعثم الصادر عن أكبر الأحزاب المحسوبة على التيار اليساري الصهيوني، حزب «العمل»، إضافة إلى انهيار الأوضاع الأمنية في حينه، عمقت حالة الإحباط لدى جمهور اليسار الصهيوني، الذي يعبر عن حالة الإحباط التي تتملكه، بالإحجام عن المشاركة في الانتخابات، فنرى أن نسبة التصويت في منطقة تل أبيب الكبرى بالكاد تتجاوز الـ ٥٠٪، في حين أن نسبة التصويت في مواقع اليمين المتشدد تتراوح ما بين ٧٠٪ وحتى ٩٠٪ كما هو في المستوطنات.

ونستعرض في يلي الملامح العامة للأحزاب المركزية، وقبلها الوضعية العامة في الحكومة، ومستقبل تماسكها أو تغيير تركيبتها، بمناسبة نهاية عام آخر.

(*) صحافي فلسطيني- الناصرة

في الحقيقة، وإذا اعتمدنا على استطلاعات الرأي العام، فإن الرابح الوحيد من أي انتخابات مقبلة هو حزب «الليكود» الحاكم، الذي قد يعزز قوته، وبالتالي تعزيز المعسكر الملتف حوله من أحزاب اليمين، ولذا فإن «الليكود» لن يكون بحاجة إلى اختلاق أزمة تقوده إلى انتخابات طالما انه يمسك بزمام الأمور الداخلية، ويواجه السياسة الخارجية، وما يبدو وكأنه ضغوط خارجية على حكومته، فالحكومة تستند في مواجهتها العالم على رأي عام داعم.

مستقبل الحكومة

ترتكز حكومة نتنياهو عمليا على معسكر اليمين المتشدد، وفي مركزه حزب الليكود الحاكم، الذي له ٢٧ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، ويعتبر الحزب الثاني من حيث حجم الكتلة، بعد حزب «كاديما» المعارض، وله ٢٨ مقعداً.

والمتغير الوحيد في معسكر اليمين المتشدد هو استثناء كتلة «الاتحاد الوطني»، التي تضم ثلاثة أحزاب مستوطنين، ولها مجتمعة أربعة مقاعد، إذ بقيت رسميا في صفوف المعارضة، ولكنها كتلة تدور في فلك الحكومة، وهي المرشحة الفورية للانضمام إلى الحكومة في حال أي اهتزاز يُفقد الحكومة غالبيتها البرلمانية.

وبدلا من كتلة «الاتحاد الوطني» تم ضم حزب «العمل» برئاسة وزير الدفاع إيهود باراك، إلا أن هذا الحزب الذي ستكون له حصة كبيرة في هذا الاستعراض يواجه أزمة داخلية، ليس من المضمون وفق الظروف الراهنة أن تقود فعلا إلى انسحاب كلي من الحكومة، لأسباب سنأتي عليها.

تنهي حكومة نتنياهو مع نهاية العام ٢٠١٠، عاماً وتسعة أشهر من عمرها، ولكن وفق الظروف الراهنة أيضا، يبدو أنها ستكون حالة استثنائية في عمر حكومات العقد الأخير، وستكون الأقرب من بينها إلى إنهاء مدة ولايتها القانونية في خريف العام ٢٠١٣، لأن السؤال المركزي الذي يدور في الحلبة السياسية: من الذي يريد انتخابات برلمانية في هذه المرحلة؟.

في الحقيقة، وإذا اعتمدنا على استطلاعات الرأي العام، فإن الرابح الوحيد من أي انتخابات مقبلة هو حزب «الليكود» الحاكم، الذي قد يعزز قوته، وبالتالي تعزيز المعسكر الملتف حوله من أحزاب اليمين، ولذا فإن «الليكود» لن يكون بحاجة إلى اختلاق أزمة تقوده إلى انتخابات طالما انه يمسك بزمام الأمور الداخلية، ويواجه السياسة الخارجية، وما يبدو وكأنه ضغوط خارجية على حكومته، فالحكومة تستند في مواجهتها العالم على رأي عام داعم.

كذلك فإن صاحب القرار في موضوع الانتخابات، الجمهور، هو أيضا ليس معنياً بانتخابات جديدة، فمن جهة، تسيطر عليه الأفكار اليمينية، كما تبين ذلك استطلاعات الرأي العام التي تصدر تباعا، كما أن الحكومة الحالية تضم كافة القوى السياسية التي يريدها اليمين في سدة الحكم، وهي تنفذ الأجندة المطلوبة من جانب جمهور اليمين.

لكن الأهم في هذه المعادلة، أن الجمهور مرتاح اقتصادياً، إذ أن إسرائيل اجتازت بسرعة الأزمة الاقتصادية العالمية وعادت إلى وتائر النمو الاقتصادي العادية، كما هي الحال في العام المنتهي ٢٠١٠.

غير أن الجمهور المرتاح اقتصاديا، على وجه الخصوص، هو الجمهور اليهودي، الذي يعيش في مستوى معيشي قريب للمعدلات القائمة في منظمة الدول المتطورة OECD، وهذا ما تدعمه المعطيات والإحصائيات الرسمية، لأن ما يجعل إسرائيل في مراتب متخلفة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والتعليمية والصحية في مقياس منظمة OECD، هو وضع الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل.

فوفق المعطيات الرسمية، فإن نسبة الفقر بين اليهود هي ١٥٪ مقابل ٥٤٪ بين العرب، ولكن إذا استثنيا من اليهود جمهور المتدينين الأصوليين «الحريديم»، الذين يعيشون بنمط حياة تقشفي، فإن النسبة قد تهبط إلى أقل من ١١٪، وحتى أن نسبة الفقر بين اليهود الأشكناز تقل عن ١٠٪ بشكل ملحوظ.

وقرأنا قبل تقرير الفقر الرسمي الذي صدر في شهر تشرين الثاني الماضي، تقريراً آخر قال إن ٢٩٪ من الجمهور في إسرائيل يعيش في دائرة الفقر، بينما نسبة الفقر الرسمية ٢٥٪.

كذلك فإن معدل الرواتب لدى اليهود بشكل عام، يصل إلى أكثر من ١١٤٪ من معدل الأجور، بحيث أن معدل الأجور لدى اليهود الأشكناز يصل إلى ١٣٨٪ من معدل الأجور مقابل ١٠٣٪ لدى اليهود الشرقيين، في حين أن معدل رواتب العرب ٦٧٪ من معدل رواتب الأجور الذي وصل في الربع الأخير من العام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٣٠٠ دولار.

ويظهر حال هذه الفجوات في جميع ميادين الحياة، مثل البطالة، إذ إنها لا تصل بين اليهود إلى ٥ر٥٪ بالمعدل، مقابل ١٣٪ إلى ١٥٪ بين العرب، والتحصيل العلمي في غاية الخطورة، فمعدلات النجاح بين الطلاب اليهود هي الأقرب إلى المعدلات الأوروبية، بينما معدلات النجاح بين العرب أقرب إلى الدول الفقيرة.

بمعنى آخر، فإنه حينما يشعر الجمهور «الأهم» من حيث موازين القوى، و«الأهم» سياسيا من حيث الحكومة، بحالة ارتياح اقتصادي، من جهة، وبحالة استقرار وهدوء أمني من جهة أخرى، فلماذا يطلب انتخابات برلمانية؟.

تتصرف حكومة نتنياهو على هذا الأساس بوازع من الشعور بالاستقرار، فنتنياهو يعرف أن الشركاء لديه ليسوا معنيين بانتخابات مبكرة، تجعل مصيرهم مجهولا، فلا يوجد أي حزب معني بخسارة حتى ولو مقعد واحد، بعد معركة انتخابية مرهقة.

وماذا عن الأوضاع الداخلية في الأحزاب؟

الليكود

بات واضحاً على الرغم مما ينشر في مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية، أو ما نراه من حالة «تمرد» سياسي على بنيامين نتنياهو في داخل الحزب الذي يتزعمه، «الليكود»، ان نتنياهو أحكم قبضته كليا على الحزب، ولا يوجد له في الوقت الراهن أي منافس جدي، بإمكانه أن يهدد مكانته، أو حتى أن ينتقص من قوته، فآخر المنافسين التقليديين على زعامة الحزب، كان الوزير سيلفان شالوم، الذي نجح نتنياهو في إبقائه في دائرة الظل في حكومته، حتى بات على هامش الحلبة السياسية، ولا وزن لما يقوله أو يهدد به على الرغم من أنه كان حتى وقت قريب وزير خارجية ومرشحا دائما لقيادة الحزب.

وعلى الرغم من هذا الإمساك بزمام الأمور، إلا أن هناك في داخل الليكود حالة «صدام هادئ»، بين مجموعتين بالأساس، الأولى من تبقى من التيار العقائدي الأيديولوجي، والثانية مجموعة نواب تمثل آراء اليمين المتشدد المنفلت، الذي ينصاع إلى إملاءات المستوطنين، أو يشكل جزءاً منهم، والغالبية الساحقة جدا من نواب التيار الثاني هم من النواب حديثي العهد، الذين يبحثون عن خشبة للامساك بها، وتبقيهم على السطح، وعدم الضياع في الحلبة السياسية، التي تخلد النجوم، وتزيل من لا ينجح في أن يسطع نجمه.

وقد اتسع في الأشهر الأخيرة الجدل غير المسبوق بطبيعته ووضوحه بين المجموعتين، بينما هناك مجموعة ثالثة أصغر تتأرجح بموجب حساباتها الشخصية، وقد برز هذا الجدل في الآونة الأخيرة حول اقتراحات ومبادرات تستهدف المواطنين العرب، وبشكل خاص تعديلات أشد عنصرية على قانون المواطنة وغيره.

ومن أبرز وجوه التيار العقائدي في الليكود، وزير الشؤون الاستخباراتية دان مريدور الذي يعتبر من «أمراء» حزب الليكود، والوزير المتشدد سياسيا بنيامين مناحيم بيغن، وينضم لهذين الوزيرين عدد من وزراء الحزب، وأيضا رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين، اليميني المتشدد، والمشترك بينهم أنهم نشأوا منذ سنوات شبابهم الأولى في حزب «حيروت»، الذي أسس في العام ١٩٧٤ حزب الليكود، ويعتبرون أنفسهم أنهم يتبعون طريق جابوتينسكي، الذي شكل في سنوات الثلاثين عصابة الإيتسل وغيرها، والتي تحولت بعد العام ١٩٤٨ إلى حزب حيروت.

وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني إطلاقا تبدلا في المواقف لدى اليمين العقائدي الأيديولوجي، وإنما يرى بالفعل أنه لا حاجة لمثل هذه المبادرات، التي لن تقدم شيئا لمشروع «الدولة الإسرائيلية»، وإنما تضع إسرائيل في مشهد سلبي أكثر في الحلبة الدولية ويتم زجها في خانات الأنظمة المعادية للديمقراطية وما شابه، وتعرض المؤسسة الإسرائيلية لضغوط دولية، في حين وكما يرى هذا التيار اليميني، فإن ما يريده استراتيجيا يتم تطبيقه على أرض الواقع منذ عشرات السنين، «من دون ضجيج».

من الممكن أن نفهم أن اليمين الأيديولوجي يريد الاستمرار في الإمساك بزمام الأمور وكافة خيوط الحكم بيديه، ولكن في السنوات الأخيرة بات يلمس حقيقة أن مجموعات اليمين المتطرف، وخاصة تلك التي مركز قوتها في المستوطنات، باتت تفرض أجندتها حتى على التيار الأيديولوجي، وتفرض «أصول لعبة» أخرى، إن كان على الكنيست أو على الحكومة، ويتمدد المتطرفون في كافة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التي تشكل المؤسسة الحاكمة، والى جانب هذا، الحضور المتنامي في قيادة المؤسسة العسكرية، الجيش.

وهذا اليمين المتطرف نشأ أساساً في دفيئة اليمين العقائدي، والأخير استعان طيلة الوقت بمجموعات المتطرفين من أجل الوصول إلى الحكم والتمسك به، وفرض الأجندة السياسية، إلا أن المتطرفين، وكل مجموعة متطرفة، لا تضع لنفسها حواجز وقيوداً، وقد رأت نفسها في السنوات الأخيرة أنها باتت مصدر قوة يسمح لها بفرض الأجندة.

استوعب قادة حزب «العمل» ورطتهم الآن أكثر من ذي قبل، وباتوا على يقين بالحضيض الذي وصل إليه حزبهم، ومدى مساهمة رئيس الحزب إيهود باراك في هذا الوضع، وهذا ما دفع اثنين من وزراء الحزب، وزير الرفاه إسحق هيرتسوغ، ووزير الأقليات أفيشاي برافرمان للإعلان عن منافستهما على رئاسة الحزب، ولكن هذا لم يكن ضربة لإيهود باراك، بقدر الضربة الأقوى التي تلقاها، من عزّابي عودته إلى رئاسة الحزب، رئيس اتحاد النقابات العامة - الهستدروت- عوفر عيني، الذي وصف باراك في اجتماع حزب بأنه «أهبل لم يترك خطأ إلا وارتكبه على المستوى السياسي»، ووزير الصناعة والتجارة بنيامين بن إليعازر، الذي أعلن عن يأسه من باراك.

«إسرائيل بيتنا»

يبقى حزب «إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، حزب الرجل الواحد، والمتغير الوحيد في هذه الدورة هو أن ليبرمان نجح هذه المرة في تشكيل كتلة برلمانية خالية، على الأقل حتى الآن، من أية حالات تمرد داخلية، كما جرى في الدورات الثلاث البرلمانية السابقة، منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠٠٩، إذ كانت كتلته تشهد انشقاقات داخلية، تتمرد على شخص ليبرمان، الذي يمنع أحداً من مخالفة رأيه.

والسؤال المركزي حول هذا الحزب هو مستقبل شراكته في حكومة نتنياهو، والجواب على هذا السؤال، مرتبط بعدة جوانب، وأبرزها ملف الفساد الذي يلاحق ليبرمان منذ سنوات، فعلى الرغم من مرور ١٦ شهرا على توصية الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده بتهم الفساد الموجهة له، إلا أن المستشار القضائي للحكومة لم يقل كلمته بعد، وهي حالة ليس فقط أنها شاذة، وإنما تعكس مدى سيطرة ليبرمان على جهاز القضاء من خلال شراكته في الحكومة.

واعتمادا على الأنظمة الإسرائيلية، فإنه منذ اللحظة التي يقرر فيها المستشار تبني توصية الشرطة، فإنه يحتاج على الأقل لعام آخر، حتى يتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن، بمعنى أنه بناء على الوضع القائم، فإن لوائح اتهام ضد ليبرمان، وفي حال تقرر تقديمها، لن تكون قبل العام ٢٠١٢.

ومن هنا يكون السؤال: هل سيقود هذا إلى انسحاب حزب «إسرائيل بيتنا» من الحكومة، وأغلب الظن، أن الجواب سيكون بالنفي، لأن ليبرمان يعرف أن خوض محاكمة من خلال وجوده في الكنيست، سيكون أقوى بالنسبة له، كذلك فإن ذهابه إلى انتخابات مبكرة في وضعية كهذه ستفقده بعضا من قوته، ولهذا فإن ليبرمان سيخسر حزبيا وشخصيا في حال انسحب من الحكومة.

حزب العمل

اتضح أن الحضيض الذي وصل إليه حزب العمل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ليس الحضيض الأخير، وتنتظره هوّة جديدة في أية انتخابات برلمانية مقبلة، في حال استمر الوضع القائم فيه، فعلى الرغم من محدودية توقعات استطلاعات الرأي العام في مراحل التقلبات السياسية والعواصف والأزمات، إلا أن سلسلة الاستطلاعات الكثيرة التي صدرت على مدار ٢٢ شهرا منذ الانتخابات الأخيرة، وكلها تتوقع تقريبا النتيجة نفسها له، ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد، كأقصى حدّ، لا يمكن أن تخطئ، بل باتت تعبر عن حالة قائمة في الشارع الإسرائيلي.

في واقع الأمر، فإنه لا أحد في الحلبة السياسية يلمس وجود حزب «العمل»، والمؤسسات ربما تجتمع مرة واحدة في العام بحضور الثلث وأقل، وهذا نتيجة حتمية لسلسلة أسباب تراكمية على مدار أكثر من عقد من الزمن، تلاشى فيه البرنامج السياسي الواضح للحزب، وانخراطه في حكومات الليكود، وبشراكة أحزاب اليمين المتطرف، ليضاف إليها أزمة القيادة التي نشأت فور اغتيال إسحق رابين، وخسارة الحزب للانتخابات التي جرت بعد ستة أشهر من الاغتيال، وهذه عوامل لا تزال قائمة، أبعدت عن الحزب تيارات يسارية صهيونية تغلغلت في صفوف الحزب على مدى سنين كي تنشط من خلاله، والغالبية الساحقة من هذا الجمهور إما لجأت إلى أحزاب أخرى، أو أنها قررت الجلوس جانبا محبطة، وحتى أنها تمتنع عن المشاركة في الانتخابات.

وأمام واقع كهذا، فقد استوعب قادة حزب "العمل" ورطتهم الآن أكثر من ذي قبل، وباتوا على يقين بالحضيض الذي وصل إليه حزبهم، ومدى مساهمة رئيس الحزب إيهود باراك في هذا الوضع، وهذا ما دفع اثنين من وزراء الحزب، وزير الرفاه إسحق هيرتسوغ، ووزير الأقليات أفيشاي برافرمان للإعلان عن منافستهما على رئاسة

الحزب، ولكن هذا لم يكن ضربة لإيهود باراك، بقدر الضربة الأقوى التي تلقاها، من عرّابي عودته إلى رئاسة الحزب، رئيس اتحاد النقابات العامة – الهستدروت– عوفر عيني، الذي وصف باراك في اجتماع حزب بأنه «أهبل لم يترك خطأ إلا وارتكبه على المستوى السياسي»، ووزير الصناعة والتجارة بنيامين بن إليعازر، الذي أعلن عن يأسه من باراك.

والمهم في هاتين الشخصيتين من ناحية باراك، أنهما العرابان اللذان أتيا به في مطلع صيف العام ٢٠٠٧ ليعود إلى رئاسة الحزب، وحينما يرفع عيني وبن إليعازر أيديهما عن باراك، فعمليا يكون باراك قد فقد كل المعسكرات الداعمة، فهو شخصيا لا معسكر له، وجاء مستعينا بمعسكر النقابات، الذي بات يسيطر بشكل شبه كلي على زمام الأمور في الحزب، وعلى معسكر بن إليعازر، الذي في صلبه أساسا مقاولو أصوات، وما تبقى من رؤساء مجالس بلدية وقروية.

وعلى الرغم من الأزمة القائمة، وأيضاً على الرغم من دعوات داخل الحزب للانسحاب من الائتلاف الحكومي، إلا أن الحزب لم يسارع في الانسحاب، وهذا لأن الخيار الآخر، أي الجلوس في صفوف المعارضة، لن يكون مختلفا كثيرا، فهناك سيكون حزب معارضة في ظل حزب المعارضة الأكبر «كاديما». كذلك، وعلى ضوء نتائج استطلاعات الرأي العام فإن انهيار الحكومة والاتجاه نحو انتخابات مبكرة، كان يعني من ناحية «العمل» تقريب موعد الضربة القاصمة التالية له، وعلينا أن نذكر أن كتلة الحزب كانت تضم بعد آخر انتخابات ١٣ نائبا، والتوقعات تشير إلى حصوله على ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد، وحتى لو أكثر بقليل، فهذا يعني أن عددا من الموجودين اليوم لن يعودوا إلى الكنيست، فمن يتطوع للتخلي عن كرسيه المخملي؟ وهذا أمر له وزن كبير في القرار الأخير.

لكن الأهم في هذه النقطة، هو أن أصحاب مراكز القوى عيني وبن اليعازر، ومعهما هيرتسوغ، لا يريدون انسحابا من الحكومة، وهذا ما جاهروا به علنا، ولهذا فلا قيمة للتهديدات بالانسحاب من الحكومة على خلفية الجمود في المفاوضات، خاصة وأن هذا التهديد لا يرافقه موعد محدد، لأن الشارع لن يقبل بتحديد موعد كهذا، كذلك فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، لن يبادر للإعلان عن وقف المفاوضات، فهو أصلا ليس بحاجة لإعلان كهذا. بمعنى آخر، فإنه حتى لو ضاق الحزب ذرعا من المماطلة في المفاوضات بعد عدة أشهر، فإنه لا يستطيع اتهام حكومته بالمماطلة أو بأنها السبب في تعطيل المفاوضات، فالشارع الإسرائيلي يرى باتهامات كهذه إضعافا لحكومته على الساحة الدولية وفي المفاوضات. ولذا فإن تهديدات حزب "العمل" بالانسحاب بقيت تهديدات فضفاضة لا قيمة لها، وكان من الممكن أن تكون ذات وزن، لو أنها صدرت عن حزب كبير قادر على تسلم السلطة بعد أية انتخابات مقبلة، أي كما فعل حزب «العمل» ذاته في العام ١٩٩٠، حين انسحب من حكومة الوحدة، برئاسة إسحق شمير، ومهّد للعودة إلى الحكم في ربيع العام ١٩٩٢، وهذه الحالة باتت في خانة «كان يا ما كان». لكن ما حدث (أثناء الاعداد لطباعة هذا العدد من قضايا) هو أن باراك قرر الانشقاق عن الحزب وإقامة كتلة جديدة باسم «استقلال» تظل شريكة في ائتلاف حكومة نتنياهو، الأمر الذي لم يبق خيارًا أمام الأعضاء الباقين من كتلة العمل سوى الاستقالة من الحكومة والائتلاف من دون أن يؤدي ذلك إلى سقوطهما.

حزب «شاس»

يبقى هذا الحزب الديني الأصولي لليهود الشرقيين إطاراً حركياً، ولكن ليس تنظيما حزبيا، فهو خاضع لـ «مجلس حكماء التوراة»، والشخص المقرر هو الزعيم الروحي عوفاديا يوسيف، الذي بات في التسعين من عمره، وهناك شك كبير في ما إذا هو يقرر بنفسه، أم يتأثر من طلبات ورغبات الحلقة الضيقة جدا من حوله، كأبنائه ومقربين منه.

وقد طالت الحزب تغيرات على مستوى الخطاب والنهج السياسي، باقترابه أكثر من أي وقت مضى إلى اليمين المتطرف، وقبوله بسياسة الاستيطان، رغم أنه كان من مؤيدي مسار المفاوضات «أوسلو» وأيد الغالبية الساحقة من اتفاقيات السلام والاتفاقيات المرحلية، وكان يمتنع عن الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، ولكن هذه التغيرات طالت غالبية الحركات والطوائف الدينية المتشددة «الحريديم»، وهي موضوع قائم بحد ذاته.

والتهديد الوحيد الذي يواجه هذا الحزب هو عودة الزعيم السياسي السابق آرييه درعي إلى الحلبة السياسية، نظرا للشعبية الكبيرة التي يحتلها بين أوساط اليهود الشرقيين، وخاصة المحافظين والمتدينين، فرغم ابتعاده ١١ عاما عن السياسة، إلا أن له أنصارا داخل حزب «شاس» وبين صفوف الطائفة التي تتبع يوسيف.

وفي حال قرر درعي خوض الانتخابات المقبلة، فهذا سيؤثر بشكل مباشر على قوة «شاس»، وهذا قلق جدي نجده لدى الزعيم السياسي الحالي للحزب، وزير الداخلية إيلي يشاي، الذي يختار

ويظهر «كاديما» في الساحة الإسرائيلية وكأنه حزب السلطة البديل، بعد الاضمحلال المستمر لحزب «العمل»، وهو لا يطرح بديلا سياسيا واضحا كليا للحكم، على الرغم من بعض ملامح التميز في الخطاب السياسي.

غير أن قسما واضحا من نواب «كاديما» لا يتصرف وفق هذا التميز، بل ينخرط في مبادرات مشاريع القوانين العنصرية، وأيضا في الخطاب العنصري الذي ينتشر بكثرة في أروقة البرلمان الإسرائيلي.

في العام الأخير، تكثيف تصريحاته المعادية لآفاق الحل، وتأييده الشديد للاستيطان وخاصة في القدس، سعيا منه لتوسيع قاعدة «شعبيته»، وفي محاولة للتشبث بخشبة اليمين المتشدد كي يحميه من الضياع السياسي.

وهذا الحزب ليس مرشحا للخروج من الحكومة كونه يتلقى كافة الميزانيات التي يطلبها لمؤسساته الدينية وجمهوره الديني المتشدد.

يهدوت هتوراة

هذه الكتلة الدينية المتشددة التي تمثل الأشكناز الحريديم لها خمسة مقاعد ولكنها تمثل حزبين دينيين، وهما تحت سيطرة ثلاثة أو أربعة من الزعماء الروحيين، ولكن هذه الكتلة في هذه الدورة متماسكة، وتحصل على كل ما تريده من ميزانيات، وهي أيضا ليست مرشحة للخروج من الحكومة في الوقت الراهن، ولا على المدى الأبعد.

كتلتا المستوطنين

في الكنيست كتلتان تمثلان جمهور المستوطنين بشكل مباشر، «البيت اليهودي» التي لها ثلاثة مقاعد، وهي الاسم الجديد لحزب «المفدال التاريخي»، وهو مشارك في الحكومة، وكتلة «الاتحاد الوطني»، ولها أربعة مقاعد، ومكونة من ثلاثة أحزاب، أحدها حزب نشأ من حركة «كاخ» الإرهابية، وهي كتلة كانت ضمن التكتل اليميني المتشدد، ولكنها بقيت في المعارضة بقرار من نتنياهو، كي يخفف من طابع حكومته اليميني المتشدد، ولكن هذه الكتلة تدور بشكل قوي في فلك الحكومة، وهي مرشحة للانضمام إلى الحكومة في أي حالة اهتزاز.

أغلب التقديرات تشير إلى أن هاتين الكتلتين قد تتوحدان في الانتخابات المقبلة، ولكن قد تستثنيان حزب «الفكرة اليهودية» الناشئ عن حركة «كاخ» ويمثله ميخائيل بن آري في الكنيست، كي لا يكون هذا التمثيل عائقا أمام أي انخراط في الحكومات المقبلة.

وفرضية الوحدة بين هاتين الكتلتين تعززها حالة القلق من تنامي قوة الليكود في داخل المستوطنات، على حساب أحزاب المستوطنين، كذلك فإن هناك قلقًا من حزب «إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه ليبرمان، لئلا يسحب هو الآخر جمهور مصوتين كبيرا من المستوطنات لصالح حزبه.

كاديما

«يعيش» حزب «كاديما» المعارض، بزعامة وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، في الأشهر الأخيرة حالة من الهدوء، وقد يكون هدوء ما قبل العاصفة، أو أن الأطراف المتخاصمة فيه عرفت أن مستقبلها واحد.

فمع تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو، وبقاء حزب «كاديما» في المعارضة، جرت سلسلة محاولات من طرف حزب «الليكود» وبإيعاز من نتنياهو نفسه، لإحداث شرخ في داخل الحزب، وقد مرت أسابيع كان فيها الحزب على شفا انشقاق، وحتى أن الائتلاف الحاكم أجرى تعديلا على القانون الذي يحدد الأنظمة لانشقاق كتلة برلمانية، من أجل فسح المجال أمام الوزير السابق شاؤول موفاز، للانشقاق عن الحزب، وتشكيل كتلة برلمانية مستقلة.

غير أن عدة تداعيات جّمدت كل هذه التحركات، وعاد الحزب ليظهر وكأنه متماسك في هذه المرحلة، وكذلك فإن استطلاعات الرأي العام تمنحه استمرارا ثابتا في قوته البرلمانية، وأحيانا بزيادة طفيفة جدا.

غير أن تراجع النواب عن نيتهم الانشقاق عن حزبهم لم يكن صدفة، فهؤلاء النواب سعوا للحصول على قطعة من كعكة السلطة، ولكن الكعكة لم يبق منها شيء، لا وزارات ولا نواب وزراء، فهذه الحكومة تضم ٣٠ وزيرا وتسعة نواب، ولهذا فإن ثمن الانشقاق لن يكون سوى الجلوس مرة أخرى في صفوف النواب ولكن ضمن

الائتلاف من دون أي امتيازات، ولهذا فلا جدوى من انشقاق كهذا.

ويظهر «كاديما» في الساحة الإسرائيلية وكأنه حزب السلطة البديل، بعد الاضمحلال المستمر لحزب «العمل»، وهو لا يطرح بديلا سياسيا واضحا كليا للحكم، على الرغم من بعض ملامح التميز في الخطاب السياسي.

غير أن قسما واضحا من نواب «كاديما» لا يتصرف وفق هذا التميز، بل ينخرط في مبادرات مشاريع القوانين العنصرية، وأيضا في الخطاب العنصري الذي ينتشر بكثرة في أروقة البرلمان الإسرائيلي.

والسؤال الذي يطرح نفسه من حين إلى آخر: هل «كاديما» مرشح للانضمام لحكومة نتنياهو؟ والجواب وفق الظروف القائمة هو: لا.

وهذا يعود لسلسة أسباب، وأولها أن الحكومة الحالية تتفجر بعدد أعضائها ولا مكان لحزب «كاديما» للانضمام، ولكن الأهم هو أن «كاديما» استوعب جيدا درس حزب «العمل» الذي قاد الحكم وتناوب عليه عدة مرات، وكيف أنه تلاشى كحزب بديل للسلطة بفعل انضمامه إلى حكومات الحزب المنافس، ليتحول إلى حزب ظل، ولهذا فإن كاديما يفضل البقاء في صفوف المعارضة وبلورة نفسه أكثر كحزب بديل قادر على المنافسة.

والفرضية غير الواقعية حاليا لانضمام «كاديما» إلى الحكومة، هي أن يقرر نتنياهو تغيير الاتجاه، والانتقال إلى مفاوضات جدية تقود إلى حل، فحينها لن يكون باستطاعته الاستمرار بالائتلاف الحاكم الحالي وعليه أن يبني ائتلافا جديدا، ولكن الأهم أن عدم التحول هذا لدى نتنياهو يعود أولا لقناعات رئيس الحكومة ذاته، ومن ثم حزبه، وبعد ذلك شركائه في الحكم.

ميرتس

كتلة حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني مكونة من ثلاثة نواب، وتبشرها استطلاعات الرأي العام بزيادة في قوتها من مقعدين إلى ثلاثة مقاعد، بعد سنوات من الانهيار المتواصل، وهي بطبيعة الحال تبقى خارج معادلات الدخول إلى الحكومة الحالية.

الكتل الثلاث الناشطة بين العرب

في الكنيست ثلاث كتل تنشط أساساً بين الجماهير العربية في إسرائيل وهي «العربية الوحدة- العربية للتغيير» ولها أربعة مقاعد، و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» ولها أربعة مقاعد، و«التجمع الوطني الديمقراطي» وله ثلاثة مقاعد.

وهذه الكتل هي بطبيعة الحال خارج معادلات الانضمام إلى أية حكومة إسرائيلية في الوقت الحالي، كما كانت الحال دائمًا.